



القيمة الرأسمالية تلامس 32 مليار دينار

3 مليارات دينار مكاسب البورصة في الربع الأول

شريف حمدي

بزخم كبير من الأسهم القيادية التي باتت مستهدفة بشكل كبير من الصناديق الأجنبية والمحلية، حققت البورصة الكويتية مكاسب كبيرة بنهاية تعاملات الربع الأول الذي لم يعد متبقيا منه سوى جلسة واحدة فقط، إذ بلغت المكاسب الرأسمالية نحو 3 مليارات دينار على مدار الثلاثة أشهر الأولى من 2019.

واستقرت القيمة الرأسمالية عند مستوى يلامس 32 مليار دينار بنهاية جلسة أمس، في حين أنهت البورصة تعاملات 2018 بقيمة رأسمالية تتجاوز 29 مليارات دينار محدود.

لم تقتصر مكاسب بورصة الكويت على القيمة الرأسمالية فحسب، بل حققت المؤشرات مكاسب لافتة للغاية، إذ حقق مؤشر السوق الأول الذي يضم الأسهم القيادية والمنضم أغلبها لمؤشر فوتسي 13٪ مكاسب منذ بداية العام الحالي، كما حقق مؤشر السوق العام 10٪ مكاسب، وكذلك حقق مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بنسبة 2,8٪ خاصة في الفترة الأخيرة من الربع الأول بعد أن كانت تعاملات المؤشر الذي يضم غالبية الأسهم المدرجة بسوق الأسهم الكويتية تنجح للانخفاض، إلا أن الاهتمام بدأ ملحوظا على الأسهم الصغيرة والمتوسطة خاصة في تعاملات مارس.



13٪ ارتفاع مؤشر السوق الأول
و10٪ لـ «العام»
و2,8٪ لـ «الرئيسي»

زخم البورصة مدعوم بنشاط الأسهم القيادية المستهدفة من الصناديق الأجنبية والمحلية

وذلك ارتفاعا من 5267 نقطة. ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 2,8٪، محققا 134 نقطة. مكاسب ليصل إلى 4872 نقطة، ارتفاعا من 4738 نقطة نهاية العام الماضي.

نقاط مكاسب، ليصل المؤشر إلى 5583 نقطة، ارتفاعا من 5079 نقطة نهاية العام الماضي. قفز مؤشر السوق الأول مرتفعا بنسبة 13٪، محققا 690 نقطة ليصل إلى 5957 نقطة،

وانتهت مؤشرات السوق تعاملات الربع الأول من العام الحالي على ارتفاع في الأداء، وذلك على النحو التالي: حقق مؤشر السوق العام ارتفاعا بنسبة 10٪، محققا 504

انعكست على ثقة المستثمرين المحليين بشكل ملحوظ، خاصة في ظل شبه تأكيدات بانضمام عدد كبير من الأسهم الكويتية لمؤشر أم أس سي أي خلال يونيو المقبل.

وجاء هذا التحسن الكبير على مستوى السيولة في ظل حالة الزخم التي تعم السوق في المرحلة الحالية في ظل ثقة المستثمرين الأجانب في عدد من أسهم بورصة الكويت والتي

على مستوى السيولة المتدفقة إلى السوق، فبلغت نحو 1,8 مليار دينار بمتوسط يومي 31 مليون دينار، علما بأن متوسط السيولة في العام الماضي كان 17 مليون دينار.

لديها أكبر نسبة مخصصات إضافية مقابل الديون المعدومة كنسبة من القروض

«أرقام كابيتال»: البنوك الكويتية الأكثر تحوطاً.. خليجياً



- «التجاري» و«الخليج» في صدارة البنوك الخليجية من حيث تجنب مخصصات إضافية
- سياسة المخصصات الحالية أكثر تشدداً من متطلبات معيار المحاسبة الدولي IFRS9
- البنوك الكويتية تتمتع بنفقات تشغيلية رخيصة.. حلت الثانية خليجياً بعد البنوك القطرية

علاء مجيد

أوضح تقرير أبحاث أرقام كابيتال أن البنوك الكويتية هي الأكثر تحوطاً خليجياً من خلال تجنب مخصصات ضخمة مقارنة بإجمالي قروضها، حيث تصدرت البنوك الكويتية قائمة المخصصات الإضافية التي تتخذها مقابل الديون المعدومة وذلك نسبة إلى إجمالي محفظة القروض. وحسب التقرير، حل البنك التجاري في المرتبة الأولى على مستوى بنوك الخليج بمعدل مخصصات إضافية مقابل الديون المعدومة نسبة إلى القروض بـ 5,8٪، تلاه بنك الخليج بـ 5,6٪، ثم المتحد بـ 3٪ وبنك KIB بـ 2,8٪ وبنسبة 2٪ تقريباً جاء أكبر البنوك الكويتية بنك الكويت الوطني ضمن أكبر 10 بنوك من حيث نسبة المخصصات الإضافية مقابل الديون المعدومة نسبة إلى إجمالي القروض.

وقد جاءت تلك النسبة بالسالب في إشارة إلى وجود نقص في المخصصات المطلوبة لتغطية الديون المعدومة كنسبة إلى القروض بنك سايب السعودي وبنك ابوظبي الإسلامي وبنك ظفار العماني وخلت تلك القائمة تماما من البنوك الكويتية وأشار التقرير إلى أن العديد من القواعد التنظيمية المحلية تضع قيوداً على تجنب البنوك المخصصات التي يتبقى التطبيق يحتاج إلى تعديل محلي في قواعد الحساب وترتيب مع البنوك المركزية ما قد يزيد من تكلفة احتساب المخصصات بالطريقة الحالية لوقت أطول وذلك بحسب تقرير أبحاث أرقام كابيتال عن البنوك الخليجية عرضت فيه العديد من المؤشرات

المالية للقطاع المصرفي لدول الخليج بالإضافة إلى المؤشرات المالية الخاصة بكل بنك داخل تلك الدول. **التحكم في النفقات** كما جاءت البنوك الكويتية في المرتبة الثانية بين البنوك الخليجية من حيث كفاءة النفقات التشغيلية إلى حجم الأصول، حيث بلغ تراوح متوسط معدل النفقات التشغيلية إلى إجمالي أصول البنوك الكويتية بين 1 - 1,5٪ في الوقت الذي وصل فيه متوسط النفقات التشغيلية إلى الأصول في البنوك القطرية إلى أقل من 1٪، وقد تراوح بين 1,5 - 2٪ بالنسبة للبنوك الإماراتية فيما تراوح بين 2 - 2,5٪ للبنوك السعودية. ويمثل ذلك المؤشر قدرة البنوك على محاصرة نفقاتها التشغيلية دون نفقات التمويل الخاصة بالفوائد التي تدفعها مقابل الودائع

إجمالي النفقات التشغيلية لدى بنوكها وقد احتلت البنوك القطرية المرتبة الأولى نظراً لزيادة حجم أصول بعضها مقارنة بأصول البنوك الكويتية. وعلى صعيد القطاع المصرفي الكويتي، فقد احتل البنك التجاري الرتبة الأولى بمعدل نفقات تشغيلية إلى الأصول يصل إلى 1٪ فقط وفي المركز الثاني المتحد بنسبة مقارنة وكذلك بنك الكويت الوطني الذي حل بالمرتبة الثالثة، فيما جاء بنك بركان وبيت التمويل الكويتي في آخر القائمة بمستويات قاربت 1,5٪.

تكلفة التحول الرقمي

وسلط تقرير أبحاث أرقام كابيتال الضوء على تكلفة التكنولوجيا والتحول الرقمي لدى البنوك وما تصنعه من ضغوط على مصادر التمويل ولكنه يأتي أقل بفارق كبير عن البنوك السعودية.

مرتفعا بواقع 10 عقارات عن الأسبوع الأول

تداول 132 عقاراً بـ 74,3 مليون دينار في الأسبوع الثاني من مارس

■ صفقات عقارية ضخمة بقيمة 11 مليون دينار خلال أسبوع

مليون دينار، فيما لم تشهد باقي القطاعات العقارية (المخازن، الشريط الساحلي، المعارض والحرفي) أي تداولات تذكر خلال الأسبوع الثاني من مارس. وتمثلت أبرز صفقات الأسبوع ببيع بنائبة (تجاري) في مدينة الكويت مساحتها 1024 متراً مربعاً بسعر إجمالي قدره 5 ملايين دينار أي بسعر 4882 ديناراً للمتر، وبنائبة (استثماري) في حوالي مساحتها 1148 متراً مربعاً بـ 2,5 مليون دينار أي بسعر 2177 ديناراً للمتر، ومجمع تجاري في الجواهر مساحتها 450 متراً مربعاً بـ 3,4 ملايين دينار أي بسعر 7555 ديناراً للمتر، ليصل إجمالي قيمة أبرز صفقات الأسبوع إلى نحو 11 مليون دينار.

طارق عرابي شهد الأسبوع الثاني من مارس الجاري تداول 132 عقاراً بقيمة إجمالية وقدره 74,3 مليون دينار، متراجعا بواقع 10 عقارات عن تداولات الأول من الشهر نفسه والذي شهد تداول 122 عقاراً في مختلف بقيمة إجمالية بلغت 73,4 مليون دينار. وبحسب الإحصائية العقارية الصادرة عن إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل، فقد شهدت الفترة بين 10 و14 مارس تداول 100 عقار خاص بقيمة 73,3 مليون دينار، و28 عقاراً استثمارياً بقيمة 19,9 مليون دينار. كذلك شهد قطاع العقار التجاري بيع 4 عقارات بلغت قيمتها الإجمالية 17,1

«فيتش»: المخاطر السياسية محرك رئيسي للتصنيفات السيادية

ويتم إبراز أهمية المخاطر السياسية على التصنيفات السيادية من خلال حقيقة أن مؤشر الحوكمة المركب يحظى بالوزن الأكبر حيث يبلغ 18,1٪، من أي عامل في سياق نموذج التصنيف السيادي الكمي، هذا يعني أنه يتمتع بأعلى قوة توضيحية لأي متغير فردي في محفظة الوكالة المتعلقة بالتصنيفات السيادية طوال السنوات الـ15 الماضية. وشددت الوكالة على تأكيد أهمية المخاطر السياسية من خلال إسهامها المتكرر في تصنيف الأزمات والأوضاع التي تفرض نفسها. وكشف تحليلها لنحو 38 حلقة من «أزمات التصنيف» السيادية خلال الفترة بين عامي 1997-2017، والتي أظهرت تخفيض التصنيف في 3 درجات على الأقل خلال ثلاث سنوات تقييم، أن القضايا السياسية والحوكمة كانت السبب أو العامل الرئيسي في 21٪ من الحالات، وفي حالات الخلف عن السداد التي صنفها فيتش، كانت العوامل السياسية أكثر وضوحاً وكانت سبباً أو عاملاً رئيسياً في 25٪ من الحالات وعاملاً مضخماً وداعماً في 33٪ أخرى من الحالات، وبالتالي فقد أضافت 58٪ من الحالات. وانتهت الوكالة إلى القول بأنه في العادة تكون عمليات التعافي من أزمات التصنيف أبطأ إذا كانت العوامل السياسية والحوكمة محركاً مهماً للآزمة، لأن فقدان الفعالية الحكومية والتماكك السياسي يمكن أن يجعل الدول أقل قدرة على تنفيذ سياسات لإعادة اقتصاداتها إلى وضع مستدام. وكان متوسط الانتعاش في التصنيف من الأزمات التي لعبت فيها العوامل السياسية والحوكمة دوراً ملحوظاً بواقع نقطتين في السنوات العشر التي تلت بدء الأزمة مقارنة مع 3,75 نقاط عندما لم تكن العوامل السياسية مهمة.

محمود عيسى اعترفت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن المخاطر السياسية أحد العوامل الرئيسية المحددة للجدارة الائتمانية لتصنيفات الدول السيادية، وبالتالي فإن هذا الجانب يمثل عاملاً أساسياً في معيار التصنيف السيادي لدى الوكالة ودافعا متكررا لإجراءات التصنيف. واعتبرت «فيتش» من منظور التصنيف السيادي أن المخاطر السياسية تشمل أي عامل ذي طبيعة سياسية أو حكم يؤثر على رغبة أو قدرة أي شخص على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالديون في الوقت الراهن أو في المستقبل. وتأتي المخاطر السياسية في صور عديدة، وتشمل التعرض للاضطرابات المدنية أو العنف السياسي، أو النزاعات أو عدم الاستقرار الاجتماعي، وفعالية الحكومة والمؤسسات في إدارة النشاط الاقتصادي وامتصاص الصدمات الضارة، الضغوط المؤدية لتحول ضار في السياسة الاقتصادية أو الجمود السياسي، فضلا عن المخاطر الجيوسياسية كالنزاعات والتوترات مع أو في البلدان المجاورة، أو العقوبات الاقتصادية أو التهديدات الأمنية. وتذكر الوكالة أن هناك العديد من الأنظمة السياسية والمؤسسية التي يمكن أن تطبق سياسات حكومية واقتصادية فعالة بالإضافة إلى الاستقرار. وفي معايير التصنيف السيادي لديها، تضمن الوكالة مؤشرات حوكمة البنك الدولي في نموذج التصنيف السيادي الكمي باعتبارها أكثر نقطة بداية موضوعية ممكنة وتعزز هذا من خلال تقييم المخاطر السياسية لتعكس أي عوامل لا تكون مغطاة بالكامل من خلال مؤشرات الحوكمة لدى البنك الدولي.